مجلس التعاون.. حكمة التأسيس ووحدة المصير الخليجي

بقلم:
يعقوب سامي القوز ○

في الخامس والعشرين من مايو عام 1981، لم تكن ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجرد إعلان سياسي في لحظة إقليمية دقيقة، بل كانت قرارًا تاريخيًا عميقًا قرأ المستقبل قبل أن تتضح ملامحه كاملة. فقد أدرك قادة دول الخليج، بحكمة مبكرة وبصيرة استراتيجية، أن هذه المنطقة بما تحمله من موقع حساس، وثروات مؤثرة، وامتداد اجتماعي وتاريخي واحد، لا يمكن أن تواجه تحولات العالم وأزمات الإقليم إلا ببيت خليجي جامع، يحفظ الاستقرار، وينسق المواقف، ويصون المصير المشترك.

واليوم، ونحن نستحضر ذكرى التأسيس، لا نستعيد حدثًا مضى بقدر ما نحتفي بمسيرة أثبتت صواب الرؤية وعمق القرار. فمجلس التعاون لم يكن شعارًا عاطفيًا، ولا إطارًا بروتوكوليًا للمجاملات السياسية، بل تحوّل عبر العقود إلى منظومة عمل خليجية، جمعت بين الواقعية والطموح، وبين السيادة الوطنية والمصلحة الجماعية، وبين خصوصية كل دولة ووحدة الهدف العام. وهذه هي القيمة الأهم في تجربة المجلس: إنه لم يلغ التنوع الخليجي، بل نظّمه داخل مسارٍ مشترك.

لقد واجهت المنطقة خلال العقود الماضية ظروفًا شديدة الحساسية؛ حروبًا، وأزمات سياسية، وتقلبات اقتصادية، وتوترات أمنية، وتحولات دولية متسارعة. ومع ذلك، بقي مجلس التعاون حاضرًا بوصفه إطارًا للتوازن، ومنصة للحوار، ومصدرًا مهمًا من مصادر الثبات في محيط كثير الاضطراب. وهذا الحضور لم يتحقق بالمصادفة، بل بفضل حكمة قادة دول المجلس وحنكتهم في إدارة الملفات الصعبة، وتغليب منطق الدولة، والحفاظ على الحد الأعلى من الاستقرار، دون انفعال أو تهويل.

في الجانب السياسي، رسّخ مجلس التعاون مبدأ التشاور الخليجي باعتباره جزءًا من بنية القرار في المنطقة. فالتحديات التي تواجه دول الخليج ليست منفصلة؛ ما يحدث في أمن الممرات البحرية ينعكس على الاقتصاد، وما يجري في أسواق الطاقة يؤثر في السياسة، وما تشهده المنطقة من أزمات يتطلب تنسيقًا هادئًا لا ردود فعل متفرقة. لذلك كانت قوة المجلس دائمًا في قدرته على جمع المواقف، وتوسيع مساحة التفاهم، وإبقاء الحوار هو الطريق الطبيعي لمعالجة التباينات.

أما أمنيًا، فقد أثبتت التجربة أن أمن الخليج كلٌ لا يتجزأ. فالمخاطر الحديثة لا تقف عند حدود دولة بعينها؛ الإرهاب، والتطرف، والتهديدات السيبرانية، والطائرات المسيّرة، وأمن الطاقة، وسلامة الملاحة، كلها ملفات تحتاج إلى يقظة جماعية وتنسيق دائم. ومن هنا تبرز أهمية المجلس كإطار يعزز التعاون الأمني والدفاعي، ويجعل من الاستقرار الخليجي مسؤولية مشتركة. وليس في ذلك مبالغة، بل قراءة واقعية لطبيعة منطقة تقع في قلب المصالح الدولية وحركة التجارة والطاقة.

واقتصاديًا، تبدو مسيرة المجلس أكثر اتساعًا اليوم مما كانت عليه عند التأسيس. فقد انتقلت دول الخليج من مرحلة بناء الدولة الحديثة إلى مرحلة صناعة المستقبل، عبر خطط تنموية طموحة، واستثمارات كبرى في الإنسان، والبنية التحتية، والطاقة، والتكنولوجيا، والسياحة، والصناعة، والخدمات المالية واللوجستية. وما تحقق في دول المجلس خلال السنوات الأخيرة يدعو إلى الفخر المشروع؛ مدن حديثة، اقتصادات أكثر تنوعًا، حضور عالمي متزايد، ومواطن خليجي أكثر انخراطًا في ميادين العلم والعمل والإبداع.

غير أن القيمة الكبرى لا تكمن في نجاح كل دولة منفردة فقط، بل في قدرة هذه النجاحات على التكامل. فالرؤى الوطنية في دول الخليج، بما تحمله من طموح وتنويع وتحديث، تستطيع أن تصنع قوة خليجية مضاعفة إذا التقت في مشاريع مشتركة، وسلاسل إمداد متكاملة، وسوق أكثر انسيابًا، وتشريعات أكثر تقاربًا، وفرص أوسع للمواطن والمستثمر الخليجي. وهنا يصبح مجلس التعاون منصة للمستقبل.

إن ما يميز التجربة الخليجية أنها قامت على الواقعية لا على الضجيج. لم تبن دول المجلس قوتها على الخطابة، بل على الاستقرار، والتنمية، والتعليم، والإدارة الرشيدة، وبناء المؤسسات، والانفتاح المتوازن على العالم. وهذه عناصر قوة حقيقية في زمن تختبر فيه الدول بقدرتها على الإنجاز لا بكثرة الشعارات. ومن الإنصاف أن يقال إن حكمة القادة كانت العامل الحاسم في تحويل المجلس من فكرة وحدوية نبيلة إلى واقع سياسي واقتصادي وأمني مستمر.

ولا يعني التفاؤل تجاه مسيرة المجلس تجاهل التحديات. فالمنطقة ما زالت تواجه ملفات صعبة، والعالم يشهد تنافسًا حادًا على الطاقة، والتكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، ومناطق النفوذ. لكن دول الخليج أثبتت أنها لا تقرأ التحديات بعين القلق وحده، بل بعين الفرصة كذلك. فهي تدير علاقاتها الدولية بتوازن، وتفتح مسارات الحوار حيث أمكن، وتحمي مصالحها بثبات، وتتعامل مع الأزمات بعقل بارد ورؤية بعيدة. ولذلك فإن التحديات المقبلة، مهما تعقدت، قابلة للاجتياز متى بقي التنسيق الخليجي حاضرًا، والإرادة المشتركة فاعلة، والمصلحة العليا فوق الحسابات الضيقة.

وفي ذكرى التأسيس، يحق لأبناء الخليج أن يفرحوا بما وصلوا إليه. فهذا الفرح ليس ترفًا عاطفيًا، بل اعتراف مستحق بمسيرة طويلة من البناء، قادتها قيادات آمنت بأن الإنسان الخليجي هو محور التنمية، وأن الاستقرار ليس صدفة، وأن الازدهار لا يتحقق إلا برؤية وصبر ومؤسسات. لقد أصبح الخليج اليوم أكثر حضورًا في الاقتصاد العالمي، وأكثر تأثيرًا في ملفات الطاقة والاستثمار، وأكثر قدرة على المبادرة الدبلوماسية، وأكثر ثقة في صياغة مستقبله بيده.

ويبقى المواطن الخليجي هو المعيار الأهم لنجاح المجلس. فكل قرار يسهّل تنقله، ويوسع فرص عمله، ويدعم استثماره، ويحسن تعليمه وخدماته، ويقربه من أشقائه في دول المجلس، هو خطوة حقيقية في طريق الوحدة العملية. فالمجلس لا يكتمل في القمم والاجتماعات وحدها، بل يكتمل حين يشعر المواطن بأن الخليج فضاؤه الطبيعي، وأن التعاون ينعكس مباشرة على حياته اليومية وكرامته وفرصه.

إن مجلس التعاون، بعد أكثر من أربعة عقود، ليس ذكرى نحتفي بها ثم نطوي صفحتها، بل هو مشروع مستمر يتجدد بقدر ما يتجدد الوعي بأهميته. لقد كان تأسيسه حكمة في وقتها، وأصبح اليوم ضرورة في زمنه. وبين حكمة الأمس ومتطلبات الغد، تقف دول الخليج بثقة، مستندة إلى قيادة رشيدة، وتجربة ناضجة، وشعوب تؤمن بأن المصير الخليجي واحد.

ولهذا فإن ذكرى تأسيس مجلس التعاون ليست مناسبة بروتوكولية، بل محطة لتأكيد حقيقة استراتيجية راسخة: أن الخليج حين يعمل معًا يكون أكثر أمنًا، وحين ينسق يكون أكثر تأثيرًا، وحين يحوّل روابطه التاريخية إلى مواقف عملية يكون أكثر قدرة على عبور المستقبل. مجلس التعاون ليس شعارًا نرفعه في يوم الاحتفال، بل ضرورة استراتيجية باقية، وضمانة استقرار، وعنوان إرادة خليجية تعرف طريقها بثقة نحو الغد.

○ باحث دكتوراه في العلاقات الدولية.

القرصنة الإيرانية في مضيق هرمز

بقلم:
د. سعد بن طفلة العجمي○

أصبح مضيق هرمز حديث العالم بعد القرصنة التي أقدمت عليها إيران بإغلاقه مخالفة للقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وتعطيل الملاحة والتجارة الدوليين.

وما بين الشد والتضييق، أغلق المضيق وتأثرت الصادرات والواردات الخليجية، ومارست إيران ورقة قرصنة دفعت ثمنها مع جيرانها ولسان حالها يردد: «أنا الغريق فما خوفي من البلل؟»، فهل تغرق إيران في مضيق هرمز؟ أم أن ترامب سيخفف الخناق عليها ويوسعه بموجب اتفاق يراوح في المفاوضات الجارية، ونسمع عنه ولم نره منذ وقف إطلاق النار؟

إن مضيق هرمز ممر مائي طبيعي يربط بين بحرين، وتتشاطأ حوله دولتان أو أكثر، وإذا ما استثنينا مضيق البوسفور الذي يمر عبر الأراضي التركية، فإن المضايق الأخرى في العالم تتشاطأ حولها دولتان أو أكثر، أما القنوات البحرية فتكون من صنع الإنسان الذي حفرها على أرض بلاده، وأشهرها قناة السويس المصرية، وقناة بنما في جمهورية بنما بأمريكا الوسطى.

ومضايق العالم الرئيسة المهمة هي مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي ببحر عُمان وبحر العرب، وصولًا إلى المحيط الهندي، ومضيق ملقا الذي يربط المحيط الهندي بالمحيط الهادئ، وتطل عليه إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، وكذلك تتشاطأ مضيق باب المندب كل من اليمن وجيبوتي وإريتريا، ويطل المغرب وإسبانيا على مضيق جبل طارق الذي يتبع بدوره بريطانيا.

لكن بعيداً من الجانب السياسي لأزمة هذا المضيق التي خاض فيها القاصي والداني، من الناحية التجارية والسياسية والعسكرية والإستراتيجية، فقد دفعني شغفي اللغوي بالبحث المتعمق في كلمة المضيق ذاتها، وعكسها في المعنى، فأصلها من «ضيّق» واشتقت لتعكس معنى الممر المائي تحديداً، والضيق يأتي بمعنى الزعل وكدر الخاطر، وعكسه السعة، فيقال «ضاق خُلقه» بمعنى زعل كثيراً، وعكس «ضيقة الخلق» هي سعة البال والسعادة والراحة، وقد غنى الفنان محمد عبده من كلمات الأمير خالد الفيصل:

يا ضايق الصدر بالله وسع الخاطر
دنياك يا زين ما تستاهل الضيقة

وتكون السعة بمعنى الابتعاد من المشكلات، فكانت النصيحة «السعة لا بارك الله في الضيق»، وتأتي في سياق الدعوة إلى تجنب المشكلات، فيقال «السعة وسيعة» أي أرض الله واسعة، فابتعد من احتمالات الخطر، ويأتي الضيق بمعنى المصائب وعوائد الدهر، فقال الإمام الشافعي:

ولرب نازلة يضيق لها الفتى ذرعًا وعند الله منها المخرج
ضاقت ولما استحكمت حلقاتها فرجت وكنت أظنها لا تفرج

ويقال باللهجة الخليجية «فلان باله وسيع»، كناية عن طول البال، ويقال «باله أوسع من الدهنا»، والدهناء صحراء واسعة في وسط وشمال شرقي الجزيرة العربية، ويقال «باله خرم إبرة»، كناية عن الغضب السريع وعدم تقبل المزاح.

وفي شرح علم اللغويات التاريخية تحولت صفة واسع إلى وسيع باللهجة الخليجية عبر ما يسمى بـ «القياس النسقي»، أو تأثير المعاني المتقاربة، فكلمة واسع صفة تصف المساحة، وصفات الأبعاد والمسافات والأحجام والمساحات المقاربة لها كلها على وزن «فعيل»، فهي طويل وقصير وبعيد وقريب وعميق وسمين وسميك ورفيع ومتين وكبير وصغير، فتأثرت كلمة «واسع» التي هي على وزن «فاعل» بوزن هذه الصفات، وتحولت في اللهجة الخليجية إلى وسيع على وزن «فعيل» بدلاً من وزن «فاعل».

وضيّق عليه الخناق تعني شدّه فحرمه التنفس، ويمكن القول إن إيران ضيّقت الخناق على الاقتصاد العالمي، فشد ترامب الخناق الاقتصادي عليها، ومنع كل السفن من الخروج من موانئها أو التوجه إليها، ولعل شد الخناق أقوى من تضييقه.

○ وزير الإعلام السابق في الكويت.

حيرة أوروبا بين نزعتين: الأطلسية والأوروبية

بقلم:
د. وليد عبد الحي ○

عند التأمل في جغرافيا القارة الأوروبية، فإنها في خطوط الصدع (Fault line) فيها كما أسماها المفكر الأمريكي هنتينجتون تتداخل حول البحرين الأسود وقزوين مع القارة الآسيوية، وهما فاصلان جغرافيان متقاربان، بينما تبعد لشبونة البرتغالية عن واشنطن أكثر من 5700 كيلومتر، وقد تقترب أكثر لو حسبنا المسافة من جرينلاند إلى الحدود الكندية مع الولايات المتحدة، لكن المسافة تبقى كبيرة.

وتنازع أوروبا تاريخيا اتجاهان، اتجاه مال إلى المركزية «الأوروبية» والتي كان التيار الديجولي الفرنسي هو الأكثر اندفاعا نحوها، بينما كانت بريطانيا هي الأكثر نزوعا إلى نزعة أطلسية بحكم ثقل الموروث الأنجلوسكسوني اللغوي والمذهبي الديني، وتقف هذه التباينات في مجمل القارة الأوروبية وراء التقسيم الجيواستراتيجي على النحو التالي:

أولا: دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي لكنهم ليسوا أعضاء في حلف الناتو (أربع دول هي: النمسا وإيرلندا وقبرص ومالطا).

ثانيا: دول أوروبية أعضاء في حلف الناتو لكنهم ليسوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي (7 دول هي: بريطانيا، النرويج، آيسلندا، ألبانيا، ومنتونيجرو (الجبل الأسود)، مقدونيا الشمالية، تركيا).

ثالثا: دول أوروبية ليست في الاتحاد الأوروبي ولا في حلف الناتو (13 دولة هي: سويسرا، ليخنشتاين، اندورا، موناكو، سان مارينو، الفاتيكان، صربيا، البوسنة، كوسوفو، بيلاروسيا، روسيا، مولدافا وأوكرانيا).

رابعا: دول عضو في كل من الاتحاد والناتو (23 دولة هي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بولندا، هولندا، بلجيكيا، البرتغال، اليونان، التشيك، رومانيا، بلغاريا، كرواتيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، هنغاريا (المجر)، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، الدنمارك، فنلندا، السويد، لوكسمبورج).

ذلك يعني أن 47 دولة توزعت على النحو التالي:

أ- 23 دولة جمعت بين البعد التكاملي والأمني (حلف الناتو والاتحاد الأوروبي)، وهو ما يشكل 48.9% من أوروبا.

ب- 13 دولة ابتعدت عن الخيارين، وهو ما يمثل 27.6%.

ت- 7 دول في الناتو دون عضوية الاتحاد، وهو ما يمثل 14.9%.

ث- 4 دول في الاتحاد دون الناتو، ويمثلون 8.5%.

أي أن 49 % تقريبا جمع بين العضويتين، وابتعد 27.6 عن كليهما. بينما اختار 24.4% أحدهما.

وما سبق يعطي صورة شقوق أوسع مما تشير له النظرة العابرة.

ما وراء ذلك؟

تقف مجموعة من الأسباب التاريخية والثقافية والاستراتيجية وراء هذا التوزع في الانتماء، فمن سيطرت عليه هواجس أمنية بخاصة مع تطور القوة السوفييتية مال إلى حلف الناتو أكثر، ومن كان هاجسه نظريات التكامل الدولي (نظريات ديفيد ميتراني، وأرنست هاس وكارل دويتش، واتزيوني وبروس روسيت ..إلخ) مال إلى تعزيز الاتحاد الأوروبي الذي تغذى على نظرية البديل الأخلاقي للحرب التي طرحها نورمان أنجيل، وهناك من تجاذبته النزعتان التكاملية والأمنية معا.

لكن المشكلة هي أن تطور آليات العولمة (الترابط العضوي) أضعف وبشكل تدريجي الروابط الآلية، فأصبحت أوروبا - شأنها في ذلك شأن دول كثيرة أخرى - تنزع إلى التكامل العضوي (من السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي) على حساب النزوع الأمني التقليدي بخاصة مع تفكك الاتحاد السوفييتي.

لكن تفكك الاتحاد السوفييتي وضع نظريات التكامل في موقف الحرج الشديد، فالترابط العضوي بين مكونات الاتحاد السوفييتي كانت أقوى من مكونات الترابط الآلي، لكنه تفكك، لأن التاريخ أبى أن يتوارى خلف شركة الروابط العضوية، ومن هنا يمكن فهم التوزيع الذي أشرنا إليه في أوروبا بين حلف الناتو والاتحاد الاوروبي.

إن الخلل العميق في توجهات إدارة الرئيس ترامب ونخبته الحاكمة الآن هو أنهم أرادوا التحلل من الارتباط العضوي الأمني لحساب ترابط عضوي اقتصادي مغلف بتهديد أمني، أي أنهم أحلوا التهديد محل الترابط، وأحلوا الترابط القسري محل الترابط التكاملي، وهو ما استفز أوروبا حتى أكثرها قربا لواشنطن.

ومن الواضح أن ما رفضه الأوروبيون من ترامب، قبله فيما يبدو أغلب العرب، مع الأخذ في الاعتبار أن الترابط العضوي بين العرب لا يتجاوز نسبة سُدس الترابط العضوي الأوروبي، وهو ما يجعل قوة الجذب لاستمرار الترابط الأمني العربي مع الولايات المتحدة مازالت حاضرة، خلافا لوزن الترابط العضوي بين الأوروبيين والذي مكنهم من بعض الندية مع توجهات ترامب.

○ أكاديمي مختص في العلوم السياسية.

لماذا لا نتقن لغتنا العربية الجميلة؟

بقلم:
د. زينب طه ○

إنه سؤال محيِّر بالفعل!

أبدأ الكلام بمشاركة تجربتي الشخصية

بعد دراستي الجامعية للعلوم السياسية، قررت أن أغيِّر مساري الأكاديمي، والتحقت ببرنامج للماجستير في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وكان هذا البرنامج هو الأول من نوعه، وأسسه في الجامعة الأمريكية الدكتور السعيد بدوي في منتصف سبعينيات القرن الماضي. ولأنني كنت ممن درسوا في المدارس الثانوية الحكومية، حيث كان الاهتمام بتعلم العربية وإتقانها جزءًا لا يتجزأ من الشعور بالهوية المصرية والانتماء القومي العربي، رحبت بهذا البرنامج ووجدت فيه فرصة مستقبلية للعمل في مجال أحبه.

وخلال دراستي للماجستير، وجدتني أكتشف جوانب من اللغة لم أعرفها قط من دراستي بالمدرسة. عرفت أن العربية تعتمد على نظام اشتقاقي يولد كلمات اللغة ويربط بين اشتقاقات الجذر الواحد في المعنى. تعلمت أساليب العربية للتعبير عن أغراض الكلام، فوجدتني قادرة على استخدامها كلغة حية تواصلية، بعيدًا عن التقعر والتنظير. بل واكتشفت قوة هذه اللغة الجميلة على التنوع في استخدام القواعد النحوية، وأن هناك مستويات للعربية تشمل عربية التراث والعربية المعاصرة، وأخرى تخلط الفصحى بالعامية.

لم تكن هذه «الاكتشافات» إلا دليلًا دامغًا على القصور الشديد في تقديم مناهج اللغة العربية والأسلوب العقيم في تدريسها. أصبحت أرى بوضوح منطق هذه اللغة، وأصبحت القواعد النحوية أسهل بكثير مما تعلمته في المدرسة. ورأيت أن الطلاب الذين يدرسون في مدارس اللغات في مصر يواجهون عديدا من التحديات التي يواجهها بعض دارسي العربية كلغة أجنبية، وبالتالي استفدت جدًا من استخدام بعض طرائق التدريس التواصلية في تدريس هؤلاء الطلاب المصريين الذين لم ينالوا قسطًا وافيًا من تعلم الفصحى.

يبدو أن التدريس المتميز الذي قام به أساتذتنا في المدارس في القرن الماضي قد أغفل إلى حد كبير حقيقة أننا قد التحقنا بالمدرسة ونحن قادرون على التعبير الكامل عن أنفسنا بلغتنا العامية، والتي يسميها المتخصصون بـ«لغة الأم»، وأننا نبدأ في تعلم العربية الفصحى، مع التشابه العظيم بينها وبين العامية، وكأنها لغة جديدة. فوجدنا صعوبة في إتقانها لأن استخدامها كلغة تواصلية اقتصر فقط على فصول المدرسة، فأصبحنا نرى أنها لغة صعبة، بل مستحيلة للبعض.

انتهى هذا العصر الذهبي ليحل مكانه، وتدريجيًا، عصر آخر تتراجع فيه مستويات اللغة ويقل الاهتمام بتدريسها، وتصعب فيه مناهجها وامتحاناتها، ويكثر فيه الدروس الخصوصية.

أصبحت القواعد النحوية تُحفظ بدلًا من أن تُفهم، وبالتالي عانى كثيرون من عدم فهم تراكيب اللغة المختلفة، فتدهورت القدرة على التعبير بها. وفي الوقت نفسه، انتشرت صيحة المدارس الأجنبية التي تدرس مناهج دول أجنبية، ومعها تقلصت المناهج العربية وقل الاهتمام بها. بل إن كثيرين كانوا يهربون من دراستها في المرحلة الثانوية. وينتهي الحال بالبعض، بعد الانتهاء من الجامعة، إلى عدم القدرة على القيام بعمله إذا ما تطلب العمل كتابة مراسلات باللغة العربية.

أذكر زيارة السفيرة سلامة شاكر لمعهد اللغة العربية بالجامعة الأمريكية، والشكوى من عدم قدرة خريجي الجامعة على التعبير الجيد بالعربية، بل وطلبت أن ننظم حلقة تدريبية لتطوير مهارة الإلقاء والكتابة للملتحقين بوزارة الخارجية.

وإذا كانت مشكلة تردي مستوى التعليم هي مشكلة عامة، فإن التردي في تدريس اللغة العربية قد وصل إلى مرحلة الخطر. ومن واقع تخصصي في تدريس اللغة العربية، وخاصة بعد كتابتي رسالة الدكتوراه عن إسهام النحاة الأوائل في وضع نظريات النحو العربي، وبعد انخراطي في التدريس مدة طويلة، أعتقد أن مشكلة أولادنا في عدم قدرتهم على إتقان اللغة، بل وكراهيتهم أحيانًا لهذه اللغة «الصعبة»، لها أسباب عدة. أحد هذه الأسباب هو طريقة تدريس اللغة نفسها، فالفصحى لا تُدرَّس كلغة حية تواصلية، مع أن الهدف الأساسي من وجود أي لغة هو التواصل.

فلا يتدرب التلاميذ على الإلقاء أو التعبير عن الموضوعات التي يدرسونها شفهيًا، ولا نعطى وقتًا كافيًا للاهتمام بالكتابة والإنشاء. أما النحو فقد أصبح مجموعة من القواعد يحفظها الطالب دون فهم حقيقي، ليجيب عن أسئلة الامتحان التي تأتي، في كثير من الأحيان، من الأمثلة نفسها التي حفظها في كتاب النحو المقرر.

لا أستطيع أن أنسى ما قالته لي طالبة في الإعدادية يومًا ما من أنها تتعرف على الفعل المضارع بالأحرف التي يبدأ بها، كالتاء والياء، دون أن تدرك أن هناك الكثير من الأفعال غير المضارعة تبدأ بنفس الأحرف، وأن هناك بالطبع أسماء تبدأ بنفس الأحرف! وسألني طالب آخر عما إذا كان حرف الجر يأتي قبل أو بعد كم الخبرية وكم الاستفهامية. وكان الاهتمام بمعرفة الإجابة أساسه أن يتعرف الطالب على نوع «كم» في الامتحان، بمعنى أنه إذا وجد حرف الجر قبلها فهي استفهامية، وإذا كان الحرف بعدها فهي خبرية! إذن الحفظ، دون الفهم، سمة أساسية.

يرتبط بأسلوب التعليم مشكلتان هما المنهج وكفاءة المدرس. تحاول كليات التربية، أن تطور المناهج المدرسية بما فيها منهج اللغة العربية. ولا بد أن نعترف بأن التطور في المنهج حدث بالفعل لعدد من السنوات الدراسية، وأصبحت اللغة الفصحى تقدم بشكل أكثر «طبيعية» وأقل تعقيدًا. ولكن يبدو أن المشكلة مستمرة، فكثير من الموضوعات لا تحاكي حياة الجيل الجديد ولا تربطه بمشاغل الحياة اليومية.

والملاحظ أنه حتى فيما يتعلق بموضوعات الساعة، فإن الأسلوب لا يزال مقعرًا ويستخدم ألفاظًا قلما تستعمل في فصحى العصر المتطورة. أما إعداد المدرس فهذه مشكلة معقدة، فثقافة الحفظ والتلقين لا تزال تحكم منظومة التعليم بشكل عام، وهو أسلوب متوارث يحتاج إلى رؤية جديدة.

وإلى جانب مشكلة أسلوب التدريس والمنهج وإعداد المدرس، توجد مشكلة أخطر، وهي موقفنا الأيديولوجي من اللغة العربية بشكل عام. هذا الموقف الذي يتمثل عند كثيرين في الشعور بقدسية اللغة، فهي لغة القرآن، وبالتالي فكيف تكون هذه اللغة سهلة ومتاحة؟ ويتساءل البعض: لماذا لا نبني تدريس الفصحى على معرفة الطفل بعاميته؟ فيصدمنا رأى الكثيرين أن العامية ما هي إلا صورة مشوهة للعربية، بل تمثل خطرًا على الفصحى. فهل هذا صحيح؟

○ أستاذة اللغويات في الجامعة الأمريكية بالقاهرة